المملكة المغربية
وزارة العدل
الوزير

2 أكتوبر 2017

45 دي

السادة

الرؤساء الأولون لمحاكم الإستئناف

الرؤساء الأولون لمحاكم الإستئناف التجارية

الرئيسان الأولان لمحكمتي الإستئناف الإدارية

رؤساء المحاكم الابتدائية

رؤساء المحاكم التجارية

رؤساء المحاكم الإدارية

الموضوع: التعبئة السنوية للقضاء على المخلف من ملفات التنفيذ المدني.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فلا يخفى عليكم أن تنفيذ الأحكام القضائية يعد مقياسا للنجاعة القضائية ومظهرا من مظاهر سيادة الدولة ، وحقا من الحقوق الجوهرية للمتقاضين، لا يقل أهمية عن الحاجة لقضاء مستقل وعادل، فمصداقية القضاء وهيبته لا تقاس فقط بالأحكام التي تصدر بل أيضا بمدى تنفيذها، إذ لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، وكل تأخر أو تماطل في إيصال الحقوق التي قضى بها القضاء بمقتضى أحكام نهائية حائزة لقوة الشيء المقضي به، يفقد ثقة المواطن في جهاز القضاء ويزعزع شعوره في هيبته، لذلك نص الدستور في الفصل 126 منه على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع، وعلى السلطات العمومية تقديم المساعدة لتنفيذ الأحكام القضائية، فالنص على إلزامية الاحكام النهائية للجميع لا يتحقق إلا بتنفيذها تنفيذا

لا تماطل فيه ولا شطط، وإيراد عبارة الجميع تجعل الاحكام القضائية ملزمة ليس فقط للأشخاص الذاتيين، بل لأشخاص القانون العام أيضا ومنهم الإدارات العمومية، كما أن الخطب الملكية السامية ما فتئت تؤكد على ضرورة إيلاء هذا الموضوع ما يستحق من عناية، حيث دعا جلالة الملك حفظه الله في خطاب 20 غشت 2009 إلى الرفع من جودة الأحكام القضائية وتسريع وتيرة معالجة الملفات وتنفيذ الأحكام، واعتبر ذلك هدفا استراتيجيا يحظى بالأولوية والأسبقية لبلوغ الإصلاح المنشود، كما تميز الخطاب الذي ألقاه جلالته بتاريخ 14 أكتوبر 2016 برسم افتتاح دورة البرلمان الخريفية بحمولة قوية بهذا الخصوص حيث قال جلالته "المواطن يشتكي بكثرة من طول وتعقيد المساطر القضائية ومن عدم تنفيذ الأحكام وخاصة في مواجهة الإدارة، فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة المواطن حقوقه وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها، وكيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكم قضائي نهائي؟"

لذلك، واعتبارا لأهمية هذا الموضوع، فإن وزارة العدل منكبة على إعداد استراتيجية جديدة للنهوض بعملية التنفيذ تشمل مقاربتين أساسيتين أولهما تشريعية والأخرى تنظيمية ترو من خلالها تحسين مؤشرات التنفيذ إن على مستوى عدد الملفات المنفذة أو آجال التنفيذ التي ينبغي أن تكون معقولة.

وفي سياق هذه الاستراتيجية، فقد تقرر تفعيل التعبئة السنوية للقضاء على المخلف من ملفات التنفيذ المدني، والتي تقرر انطلاقها يوم الإثنين 16 أكتوبر 2017، وتستمر إلى غاية يوم الجمعة 29 دجنبر 2017.

ولإنجاح هذه العملية، نطلب منكم الانخراط بالجدية والحزم المعهودين فيكم، والإشراف الشخصي على مختلف مراحلها ومواكبة عمل مأموري إجراءات التنفيذ والمفوضين القضائيين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الهدف الأساسي منها هو القضاء على المخلف من الملفات التنفيذية وتصفية الملفات المزمنة وتحسين المؤشرات الرقمية وتجاوز النسب المحققة خلال السنة الفارطة والتي تجدونها مرفقة بهذه الدورية وتحقيق النسبة التي تم الإلتزام بها في تقرير نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2017، هذا مع التقيد بالضوابط التالية:

1- عقد اجتماع مع مأموري إجراءات التنفيذ والمفوضين القضائيين بالمحاكم التي

تشرفون على إدارتها وإبلاغهم بفحوى ومضمون هذه الدورية، وذلك بحضور السادة وكلاء الملك وقضاة التنفيذ.

2- تكوين لجنة على صعيد كل محكمة برئاسة السيد الرئيس وبعضوية قاضي التنفيذ ورئيس مصلحة كتابة الضبط وممثل عن المفوضين القضائيين تعمل وبتنسيق مع السيد وكيل الملك، على حصر الملفات غير المنفذة، بما فيها الممسكة من طرف المفوضين القضائيين وتحديد أسباب التأخير في التنفيذ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان تنفيذها، والقضاء على المخلف مع تعبئة كافة الإمكانات البشرية واللوجستيكية اللازمة لتحقيق ذلك في آجال معقولة.

3- تكوين خلية بكتابة الضبط لتتبع ملفات التنفيذ والإجراءات المتخذة فيها تحت إشراف قاضي التنفيذ وإعداد تقرير بشأن سير عملية التنفيذ يرفع إلينا عند نهاية الحملة.

4- إيلاء الملفات القديمة والمزمنة عناية خاصة وكذا الإنابات القضائية الواردة على محكمتكم وذلك بإشعار الجهة المنيبة بشكل مستمر بمستجدات الإجراءات المنجزة في هذه الملفات.

5- رفع مستوى التنسيق مع القطاعات الوزارية الوصية والمؤسسات العمومية وكل الجهات المتدخلة أو المعنية بالتنفيذ لبحث أسباب التعثر وإيجاد الصيغ الممكنة لحلها، لاسيما وأن مبادرات من هذا القبيل أثبتت نجاعتها وفعاليتها ببعض محاكم المملكة بفضل الانخراط المحمود والاستعداد التلقائي للسادة المسؤولين القضائيين بحيث أسفرت عن معالجة العديد من الوضعيات الصعبة وعن تحسين نسبة الأحكام المنفذة، وهي نتائج تستحق كل التنويه والتشجيع والدعم.

6- تعبئة الاستمارات الإحصائية المرفقة بهده الرسالة بكل دقة والتقيد بما جاء فيها توخيا لوحدة المعطيات على صعيد جميع محاكم المملكة.

7- موافاتنا أسبوعيا بحصيلة التنفيذ بواسطة البريد الإلكتروني

execution.justice@gmail.com أو بالفاكس على الأرقام التالية:

05.37.26.31.08 أو 05.37.73.05.51 وذلك وفق الاستمارات الإحصائية المرفقة.

8- عقد اجتماع عند نهاية فترة التعبئة بمقر كل دائرة استئنافية تحت رئاسة السادة الرؤساء الأولين وبحضور المسؤولين القضائيين والإداريين بالدائرة ورؤساء المجالس

الجهوية للمفوضين القضائيين، لتقييم حصيلة التنفيذ خلال السنة القضائية ورصد الإشكالات والصعوبات المثارة، ورفع تقرير في الموضوع إلى هذه الوزارة يتضمن اقتراحات وتصورات للنهوض بعملية التنفيذ، وذلك في أفق عقد لقاء وطني لمناقشة الموضوع.

وتجدون رفقته:

- ❖ الاستمارات الإحصائية الخاصة بالحالات المشار إليها أعلاه.
- ❖ جدولا يتضمن إحصائيات التنفيذ المدني خلال سنة 2016.

والسلام

وزير العدل

محمد أوجار